



ملاحظات استهلاكية

يوشيو أوتسومي

الأمين العام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات

تونس، 16 نوفمبر 2005

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة

أود أن أتوجه بالشكر إلى حكومة تونس وشعبها على استضافة هذه القمة، وإن استضافة قمة عالمية للأمم المتحدة بهذه الدرجة من الأهمية يشكل تحدياً كبيراً لأي بلد.

لقد بدأنا مسيرتنا الطويلة نحو تونس منذ زهاء سبع سنوات عندما اقترحت حكومة تونس عقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات. وخلال هذه السنوات السبع أنجزنا الكثير. فقد اعتمدنا سوية رؤية لمجتمع معلومات تحتل فيه الشعوب مكان الصدارة، مجتمع يشمل الجميع برعايته ويتوخى التنمية دوماً. مجتمع معلومات تكون فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة حيوية لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة. إنه مجتمع يتيح لكل فرد فرصة المشاركة بغض النظر عن موقعه، ولا يُحرم فيه شخص من الانتفاع بالمزاي التي يوفرها مجتمع المعلومات.

وهنا في مرحلة تونس من القمة سنختتم فصلاً يتعلق بوضع رؤية مشتركة لمجتمع المعلومات، وسنستهل فصلاً جديداً أطول كثيراً من سابقه إذ يركز على تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

وينبغي لنا مع ذلك أن نعترف حقاً في هذا المسعى بقيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كموضوع مركزي في سياسات التنمية الوطنية. ويتعين علينا أن نستحدث مفهوم مبدأ جديد لمجتمع المعلومات.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُحدث تغييرات جوهرية في مجتمعاتنا المعاصرة على نحو مماثل للتغيرات التي أحدثتها الآلات البخارية في القرن التاسع عشر أو السيارات ذات المحرك في القرن العشرين. وكما فعلت تلك الآلات فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعدنا على أن نكون أكثر إنتاجاً وكفاءة من أي وقت مضى من أجل إشباع نزوعنا الطبيعي إلى حياة أفضل.

وفي مرحلة سابقة من التنمية الاجتماعية انتقلنا من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي تحركه الآلات المشار إليها آنفاً. ولكن إذا انتظرنا حتى يجتاز جميع البلدان مراحل هذه العملية الإنمائية ذاتها، فإنني أخشى ألا يتمكن العالم النامي أبداً من سد الفجوة.

ومع ذلك فإن بوسع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد هذه البلدان على اختصار هذه العملية الإنمائية بالتحرك مباشرة صوب مجتمع قائم على المعلومات.

إن خدمات الاتصالات بنماذجها ذات السعر الموحد بسبيلها إلى القضاء على طغيان المسافات الطويلة والأماكن النائية. والواقع أن المسافات لم يعد لها وجود بالنسبة إلى هؤلاء الذين يستعملون الإنترنت والمهاتفه بالإنترنت.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكننا من النفاذ إلى المعلومات مما يساعدنا على امتلاك ناصية الديمقراطية وتحاشي سوء الفهم وتعزيز السلام العالمي.

لقد أصبحت الفرصة الآن في متناول أيدينا لكي نشيّد مجتمع معلومات أكثر عدلاً وإنصافاً متاح فيه للعالم النامي إمكانية حقيقية لأول مرة للحاق بالعالم المتقدم، حتى وإن كان هذا العالم النامي يعاني من مثالب مثل الافتقار إلى التصنيع وبعْد الشُّقة وما إلى ذلك.

ولكن هذه الفرص الجديدة تقترن بمخاطر وتهديدات جديدة، ذلك أن بزوغ مجتمع المعلومات قد يؤدي إلى توسيع الفجوة الرقمية الحالية إذا لم يتمكن "المخرومون" من اللحاق بالركب.

وإن من حُسن الطالع أن خطة عمل جنيف تزودنا بخارطة طريق تبيّن لنا المقاصد والسبل التي ينبغي انتهاجها. وثمة عنصران أساسيان هما إقامة البنى التحتية الأساسية وتوفير التدريب والتعليم من أجل الانتفاع بهذه البنى على أفضل وجه.

وخلاصة القول إن التحدي المطروح أمامنا الآن هو وضع هذين العنصرين موضع التنفيذ. وكيف يمكن من ثم تحقيق ذلك؟

]

وعلى الرغم من إنجازاتنا الكثيرة فإن المطلوب الآن هو ميثاق جديد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

وكثيراً ما كنا نفترض عند مناقشة نصوص القمة العالمية أن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية يتطلب مجرد نوع آخر من المساعدة التقليدية. ولكن هذا غير صحيح، إذ إننا في مجتمع المعلومات نصبح أكثر غنى وأعظم ثراءً بتقاسم ما لدينا مع الآخرين وليس باختزانه والاستئثار به.

ولن يخضع الميثاق الجديد لقواعد التفاوض العادية القائمة على الأخذ والعطاء. بل سيرتكز على المصلحة الذاتية المتبادلة.

وفي العالم القديم، عالم الموارد الطبيعية المحدودة - مثل النفط والفحم والحديد الخام - كان استغلال بلد ما لهذه الموارد يعني الانتقاص مما هو متيسر منها في البلدان الأخرى. أمّا في العالم الجديد عالم موارد المعلومات غير المحدودة، فإن بإمكان الجميع تقاسم الثروة التي يحققها بلد آخر على أساس المعلومات. إن قيمة المعلومات تتزايد ويتسع نطاقها إذا أمكن تشاطرها والانتفاع المشترك بخيراتها.

وإذا استطعنا تنشئة جيل جديد في العالم النامي من المستهلكين الواعين بالابتكرات الرقمية، فإن ذلك سيعود بالنفع على البلدان المنتجة للمعلومات. وإذا تمكنت البلدان النامية ذاتها من أن تصبح مبدعة للمعلومات ومنتجة لها، فسيكون ذلك في صالح المستهلكين في العالم المتقدم. إنها تجارة رابحة للجميع.

إن تزويد العالم النامي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس مجرد منحة إنسانية خيرية، إذ إن الهدف من ذلك هو فتح أسواق استهلاكية جديدة وإفساح المجال للمزيد من منتجي المعلومات والعمال المهرة.

ولقد آن لنا أن نفلت من إفسار المفاهيم التقليدية.

وبينما كنا نناقش باستفاضة حول الآلية المالية، استجابت بعض الدول الأعضاء والحكومات المحلية بسرعة وأنشأت صندوق التضامن الرقمي.

وعندما أطلق الاتحاد مبادرة "توصيل العالم" هذا الصيف، انضم كثير من الشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية إلى هذه الحملة على الفور. وما فتئت هذه الحملة تتسع نطاقاً. وإني أشعر بالسرور إذ أفس أننا نتغير فعلاً.

إن هدف إنشاء مجتمع معلومات عالمي جامع يضع الناس في مكان الصدارة ويتخذ من التنمية هدفاً لا محيد عنه، مهمة تقع على عاتق أصحاب المصلحة كافة وليس على الحكومات فحسب. لقد كانت عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات عملية تعليمية حاولنا من خلالها التعرف على دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في النظام العالمي الجديد. ولا نستطيع أن ندعي أننا أحرزنا النجاح كاملاً في اتباع نهج يقوم على تعدد أصحاب المصلحة إلا أننا قطعنا شوطاً طويلاً في هذا الاتجاه يفوق ما حققته أي قمة سابقة للأمم المتحدة، وينبغي أن يكون ذلك مصدر فخر واعتزاز لنا.

والتحديات التي تواجه الدولة ذات السيادة التقليدية هي أشد ما تكون في مجال الفضاء السبراني. ولا تزال إدارة الإنترنت هي الموضوع السائد في مناقشاتنا منذ اختتام مرحلة جنيف.

وجدير بالذكر أن المبادئ التقليدية "للسيادة الوطنية" التي طبقت في مجال الاتصالات ومفادها أن لكل دولة الحق في تنظيم اتصالاتها بالطريقة التي تراها، لم تتدخل في حالة الإنترنت. ذلك أن الإنترنت، على خلاف الاتصالات التقليدية، بدأت في بلد واحد ثم تغلغت في كل مكان قبل أن تتمكن الدول ذات السيادة من التدخل وإسماص صوتها.

أمّا الآن وقد أصبحت الإنترنت عنصراً أساسياً في البنية التحتية لأي أمة، فمن الطبيعي أن تطالب الأمم بسيادتها على الإنترنت مثلما تفعل تجاه البنى التحتية التقليدية للاتصالات.

ومع ذلك فإن قيمة الإنترنت إنما تكمن في قيمة المعلومات المستحدثة التي يتلقاها المستهلك، وليس في البنية التحتية ذاتها. وبناءً على ذلك، فإن إدارة الإنترنت تتطلب اتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة، نهج يتفق فيه من يقدمون المعلومات ومن ينتفعون بها على التعاون على الصعيد الدولي استناداً إلى مجموعة أساسية من الخطوط التوجيهية في قضايا مثل الأمن وحماية الخصوصية والتشغيل الفعال.

ولعل هذا يفسر ما نكابه من معاناة في المناقشات المتعلقة بإدارة الإنترنت، نظراً إلى أن النماذج الحالية لا تسير على ما يرام. ونحن بحاجة إلى اتباع نموذج جديد من أجل "السيادة في مجال الاتصالات".

إن ما يهم حقاً هو أن يكفل للفرد النفاذ إلى المعلومات والتواصل مع الآخرين، وليس التحكم في وسائل الاتصالات.

إن الاتصال عملية اجتماعية أساسية وحاجة بشرية جوهرية وقاعدة التنظيم الاجتماعي كله. ولا بد أن نناضل من أجل الدفاع عن "الحق في الاتصال" وليس "الحق في الإدارة".

تلك كانت مجرد أمثلة قليلة لمسائل لا تحكمها المبادئ التقليدية أو المنطق المتعارف عليه. ولا بد أن نضع جميعاً معادلة جديدة مشتركة إذا أردنا تحقيق مجتمع المعلومات الذي اتفقنا على أسسه منذ عامين في جنيف.

إن الطريق لا يزال أمامنا طويلاً، فالقمة ليست غاية في حد ذاتها، إنما مجرد بداية.

وختاماً فإنني أشعر بالفخر إزاء عملي كأمين عام للقممة العالمية لمجتمع المعلومات. ولقد شرفُت حقاً بهذه الفرصة التي أتيت لي لخدمة المجتمع الدولي في لحظة تغيّر فائقة الأهمية في تاريخ المجتمع الإنساني كله. وبينما تواصل عجلة التغيير دوراتها فإن علينا أن نعمل سويًا من أجل بناء مجتمع معلومات أكثر عدلاً وإنصافاً.

شكراً لكم.